الأمن والهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي

Security and Identity in International Relations: a reading on Contents and the Limits of Constructivist Perception

محمد الطاهر عديلة*

جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر

mohamedtahar.adila@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 06 /2020/11 تاريخ القبول:12 /11/ 2020 تاريخ النشر:2020/12/31

ملخص:

يثير موضوع الأمن جدالا وخلافا كبيرا بين علماء العلاقات الدولية وصناع القرار في الدول والحكومات على حد سواء، وحينما يتعلق الأمر بضبط مفهومه ومرجعياته وكيفيات تشكله فإن الجدل والخلاف يبلغ مداه. في هذا الصدد، يحاجج البنائيون أن الأمن بوصفه بناءً اجتماعيا لا يمكن أن ينبثق إلى الوجود إلا من خلال دخول الدول في عمليات تفاعل اجتماعي فيما بينها، معتمدة في ذلك على بنية مشتركة من الأفكار والمعايير والهويات، تُحدد في النهاية ما الأمن وما التهديدات الأمنية، وكيف تتصرف الدول حيالهما. نسعى من خلال هذا المقال إلى فحص العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية ونتائجها. محاولين إبراز أهم الإرتكازات الفلسفية، الأنطولوجية، الإبستمولوجية والمنهجية التي يعتمدها البنائيون لإثبات وتعزيز وجهة نظرهم. وفي الوقت نفسه أهم الانتقادات التي طالت افتراض ربط الأمن بالهوية.

كلمات مفتاحية: الأمن. التهديد الأمني. الهوية. البنائية.

Abstract:

The issue of Security raises a great debate among International Relations scholars and decision makers about its concept, content, and composition. Constructivists argue that Security is a social construct that appears to exist by entering states in a social interaction among them, relying on a common structure of ideas, norms, and identities, which ultimately determines what security is, and how states behave towards it.

In this article, we seek to examine the relation between the concepts of Security and Identity, and its consequences. and we try to highlight the most important philosophical, ontological, epistemological and methodological foundations adopted from the Constructivists to prove and strengthen their point of view, at the same time the most important criticism of linking Security to Identity.

Keywords: Security. Security Threat. Identity. Constructivism.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

شكلت القضايا الأمنية والمواضيع المرتبطة بها الجزء الأكبر من اهتمامات الباحثين الأكاديميين وصناع القرار في الحكومات والدول على حد سواء، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أين جرت عملية مراجعة شاملة وإعادة نظر في الكثير من المضامين والمسلمات التي قام عليها المفهوم التقليدي للأمن. إذ لم يعد محصورا في الدول ولا من طبيعة عسكرية بحتة، بل تم توسيعه ليشمل جميع المناحي المرتبطة بالحياة الإنسانية ككل. وأضحى الأمن بذلك مفهوما تعدديا من ناحية المعاني والمضامين، الأبعاد والأهداف، الوسائل والآليات. وتعددت على إثر ذلك مسمياته ونطاقاته، فأصبح هناك الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن الإنساني، والأمن البيئي.

حتى نهاية الحرب الباردة، سيطرت النظرية الواقعية على الدراسات والأبحاث المتعلقة بقضايا الأمن والدفاع الوطني، خاصة في ذروة التنافس وسباق التسلح العسكري بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن فترات الهدوء التي ميزت السياسة الدولية قد أغرت الليبراليين بالعمل على إعادة توجيه حقل الدراسات الأمنية نحو الإنفتاح على الأبعاد والمحددات الإقتصادية وربطه بالفرد وبالمؤسسات، إلا أن تنامي التهديدات العسكرية دولتية المصدر والأزمات الدولية المتعددة قد رجح كفة أطروحات الواقعيين الأمنية على أطروحات الليبراليين. بيد أن نهاية الحرب الباردة على النحو الدراماتيكي الذي عرفته كانت إيذانا بولوج حقل الدراسات الأمنية مرحلة جديدة، عكست معطيين أساسيين: تمثل الأول في عدم قدرة وكفاءة المقاربات النظرية التقليدية – وعلى رأسها الواقعية – في فهم ما يحدث في السياسة الدولية بشكل جيد؛ وتمثل الثاني في عدم مواكبة وإدراك هذه المقاربات لما يحدث من تغيرات وتحولات في واقع السياسة الدولية. وفي الحالتين، قاد هذا الوضع إلى بروز نخبة من الباحثين والمفكرين نادت بضرورة توسيع حقل الدراسات والأبحاث المرتبطة بالأمن، ليشمل متغيرات غير مادية تتمثل أساسا في الأفكار والقيم والهويات، باعتبارها محددات أساسية لأي وصف يتعلق بشؤون السياسة الدولية ومكوناتها وفواعلها ومواضيعها.

الإشكالية:

إن المراهنة على متغير الهوية في دراسة مفهوم الأمن ومضامينه يعني – باختصار – تبني وجهات النظر البنائية في رؤيتها وتحليلها للسياسة الدولية. ويغدو من المشروع حينئذ التساؤل عما يمكن أن تضيفه البنائية في هذا الصدد؟ ومدى قدرتها على الربط المنطقي والمعرفي بين الأمن والهوية؟ وما الذي يخبرنا به الواقع بشأن ذلك؟

الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

- لا يمكن أن ينبثق مفهوم المصلحة في العلاقات الدولية إلا إذا تمايزت هويات الدول بعضها عن بعض، ولا يحدث هذا التمايز إلا إذا دخلت الدول في عمليات تفاعل اجتماعي فيما بينها.

- يعد الأمن – كمصلحة في العلاقات الدولية – بناءً اجتماعيا تتحكم فيه مخرجات التفاعل الإجتماعي بين الدول.
- يرتبط كل من الأمن والتهديد الأمني ارتباطا وثيقا بالهوية ومخرجات التفاعل الذي يحدث بين الهويات المختلفة.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث في إبراز القيمة المعرفية والتحليلية للمقاربة البنائية في الدراسات الأمنية (النقدية تحديدا)، وكيف أصبح لها دورٌ وحضورٌ متزايدٌ في مختلف الأبحاث والدراسات المتعلقة بالقضايا الأمنية على الصعيد الدولي.

عناصر البحث:

ستتم الإجابة عن الإشكالية المطروحة، وفحص الفرضيات المقترحة، من خلال العناصر التالية:

-الأمن كمفهوم متنازع عليه.

-مفهوم الأمن كبناء اجتماعي.

-الأمن كمفهوم خاضع لتأثير الهوية.

-حدود التصورات البنائية في الربط المعرفي بين مفهومي الأمن والهوية.

1- الأمن كمفهوم متنازع عليه.

أضحى من المسلم به في حقل الدراسات الأمنية أن مفهوم الأمن ذا طبيعة خلافية وجدلية[1]، تجعل من محاولة ضبطه وتحديده في قالب معرفي واحد يحظى بالإجماع أمرا متعذرا. حيث أقرت هيلغا هافتندورن Helga Haftendorn بعدم وجود فهم مشترك لما نقصده بالأمن، وللكيفية التي نتصوره بها، وللأجندة البحثية التي يطرحها[2]. ووصف باري بوزان Barry Buzan الأمن بالمفهوم المعقد الذي يطرح صعوبات جمة في عملية ضبطه وتحديده. ووصفته ولتر غالي Walter Gallie بالمفهوم المتنازع عليه جوهريا[3]. وذهب جيمس دير ديريان James Der Derian حد القول بأنه ما من مفهوم في العلاقات الدولية أكثر ميتافيزيقية من مفهوم الأمن[4].

وترجع أسباب هذا التعذر – حسب باري بوزان– إلى ارتباط مفهوم الأمن بتعدد وتداخل السياقات التي ينشأ فيها، وإلى تعدد أبعاده ومستوياته ومرجعياته، وكذا الغموض والاختلاف الذي ينشأ بشأن عملية تطبيقه وتجسيده في ميدان العلاقات الدولية[5]. وحسب تييري بالزاك Thierry Balzacq، فإن مفهوم الأمن مُحمَّلٌ بالإيديولوجيا[6]، وبالتالي لا يمكن عزله عن تأثير التنافس أو الصراع الإيديولوجي الذي يعتري التفكير الإنساني في الغالب، مما يعني استحالة الاتفاق بشأن معنى ومضمون محدد له. وفي الصدد نفسه، يتحدث ريتشارد ليتل Richard Little عن صعوبة الوصول إلى مثل هذا الاتفاق بقوله: "النقاش ربما لن يُحل، لأن المصطلحات المستخدمة تحوي عنصرا إيديولوجيا مما يجعل الدليل الإمبريقي كوسيلة لحل النزاع غير ذي صلة"[7]. ويذهب ستيف سميث Steve Smith إلى مشابهة تعريف الأمن بتعريف السياسة ذاتها، بل وارتباطه بها من حيث أنهما

يتعلقان بالإجابة عن أسئلة من قبيل من يحصل؟ على ماذا يحصل؟ متى؟ وكيف؟ ولا يُنتظر أن تكون الإجابات المقدمة خالية من مضامين سياسية أو توجهات ذاتية، الشيء الذي يؤدي إلى سجال متواصل من عمليات التعريف وإعادة التعريف[8].

وإذا عدنا إلى كريس براون Chris Brown، فإن مشكلة عدم الاتفاق حول ضبط وتحديد المصطلحات والمفاهيم في حقل العلاقات الدولية – بصفة عامة – تعود إلى أن هذه المفاهيم لا تُعرِّف عن نفسها بنفسها[9]. فمفهوم الأمن هنا لا يُحيل في الواقع إلى شيء محدد لا يثير الإختلاف حوله، وإنما يحتاج دائما إلى من يُعرِّف به ويُحدِّد ويضبط مفهومه ومعناه. ويُرجَّحُ أن لا تتم هذه العملية بمعزل عن قدر من الذاتية مهما قل، وهنا يصبح الإجماع والإتفاق حول معنى ومضمون ومفهوم واحد للأمن أمرا بعيد المنال.

إن الصعوبة البالغة في الوصول إلى مفهوم اتفاقي للأمن لا يعني القبول الحصري لما هو موجود من تعاريف ومضامين، خاصة ما طُرِح في إطار الرؤى والمقاربات النظرية التقليدية للعلاقات الدولية وعلى رأسها الواقعية، وإنما يفتح المجال دائما أمام فرص المراجعة والتنقيح والإضافة وإعطاء البديل. ذلك ما تكفلت به النظريات النقدية (الإجتماعية) للأمن، واعتبرت أن مهمتها الأساسية تتمثل في نقد ونقض الأطروحات السائدة حول مفهوم الأمن ومرجعياته وفواعله[10]، وقدمت في هذا الصدد مساهمات مهمة جعلت من الأمن والدراسات الأمنية أكثر اتساعا وعمقا وشمولية.

2- مفهوم الأمن كبناء اجتماعي.

ينطلق التفكير والتحليل النقدي- الإجتماعي لمسائل السياسة والعلاقات الدولية من نقض وهدم الأسس الفلسفية، الأنطولوجية، الإبستمولوجية، والمنهجية التي قامت عليها النظريات التقليدية ذات التوجه الفلسفي الوضعي في رؤيتها وتحديدها لمفهوم ومضمون الأمن، وفي مقدمتها الإعتقاد والتسليم بالطبيعة المادية له. وذلك حينما افترضت أن العالم الإجتماعي الذي نعيش فيه هو معطى مسبقا، وأن مكوناته الأنطولوجية لها وجود مادي مستقل عن الأفراد الذين يعيشون فيه، وبالتالي يمكن إدراكه بطريقة موضوعية، ويمكن دراسته ومعرفته بطريقة علمية – تجريبية. في هذا الصدد، يشير كين بوث Ken Booth إلى أن التصورات التقليدية للأمن المبنية فلسفيا على مقولات الوضعية ترى أن "تصوراتنا حول الأمن تأتي من التغيرات الحاصلة هناك Out There (في البيئة) أين العالم الحقيقي للشؤون الدولية، أكثر منه هنا In There أي في ذهن المحلل"[11].

من الناحية الفلسفية، يعني تَبنِّي النظرة المادية للأمن أن له جوهرا وحقيقة مطلقة وثابتة، لا تتغير بتغير الزمان والمكان، ولا يخالطها الشك والإرتياب، ولا يمكن بطبيعتها أن تتعدد أو أن تتجزأ. وتنسحب هذه الأوصاف على الإدعاء بامتلاك حقيقة الأمن وجوهره، أو الإحاطة بمفهومه ومضمونه. فكما أن الحقيقة هي واحدة ومطلقة ونهائية وثابتة لا تتغير، فكذلك النظريات أو المفاهيم أو التعاريف التي تقدم بشأن الأمن. وينتج عن هذه النظرة نزعة إقصائية لدى من يدّعي امتلاك الحقيقة الكاملة حول مفهوم ومضمون الأمن، وذلك حينما يعتقد أن نظرته

وتعريفه للأمن هي الأمن نفسه. وتتحول بذلك النظريات والمفاهيم المتنافسة حول الأمن إلى سرديات Narratives وأنساق فكرية مغلقة، لا تسمح أو تتيح هامشا من مساحة الإختلاف مع الآخر.

ومن الناحية الأنطولوجية، يعني تَبنِّي النظرة المادية للأمن الإعتراف والإقتصار فقط على كل ما يشير أو يحيل إلى الوجود المادي له، لمكوناته، لأبنيته، وللتفاعلات التي تحدث في نطاقه، ولتفاعلاته مع بقية مكونات وأبنية العالم الإجتماعي، وبالتالي إقصاء كل المكونات والإعتبارات التي تكون من طبيعة مثالية (فكرية– قيمية). كما يعني النظر إلى مفهوم الأمن نظرة استاتيكية (جامدة)، لا تبحث في كيفية نشأة المفهوم (الظاهرة) وتشكله، ولا في كيفية تغيره، وإنما تبحث فقط في الشروط المادية التي تكفل تحقيقه وتضمن صيانته.

ويعني تَبنِّي النظرة المادية للأمن من الناحيتين الإبستمولوجية والمنهجية أن هناك إمكانية لإدراكه ومعرفته بشكل حاسم ويقيني، وترجمته والتعبير عنه بمفاهيم وقواعد ونظريات علمية، والتدليل عليه من واقع الخبرة الحسية، مراهنين في الوصول إليه – منهجيا – على قدرة العقل والحواس، وعلى التقيد الصارم باتباع ما تمليه قواعد المنهج العلمي التجريبي.

إن المفهوم التقليدي للأمن قد تشكل في إطار هذه النظرة المادية وصار حبيسا لها، بحكم العديد من الإعتبارات التي تتعلق بواقع العلاقات الدولية من جهة، وبالتوجهات البحثية لعلم العلاقات الدولية من جهة أخرى. لكن تماشيا ومسايرة لما حدث في الحقل النظري للعلاقات الدولية من انفتاح على المقاربات النظرية النقدية، فقد تم ذلك أيضا على مستوى الدراسات الأمنية[12].

في مقابل النظرة المادية للأمن، يطرح البنائيون النظرة الإجتماعية له. وبمقتضاها يتم بناء مفهوم الأمن اجتماعيا. كيف ذلك؟ يجادل البنائيون أنه بالرغم من قاعدة الوجود المادي للواقع الإجتماعي؛ إلا أنه لا يمكن إدراكه ومعرفته والنفاذ إليه إلا من خلال الأفكار والمعاني والقيم والهويات التي يصنعها ويُضفِيها ويُعبِّر بها الأفراد عن هذا الواقع[13]. وهذه الأفكار والمعاني والقيم والهويات يتم بناؤها وتشاركها بين الأفراد بطريقة "تذاتانية" Intersubjectivity. وتمثل اللغة هنا الوسيط وأداة التواصل الأساسية.

يعني تبني النظرة الإجتماعية للأمن من الناحية الفلسفية أن جوهره وحقيقته ليست ثابتة، أو مطلقة، أو ممتنعة عن التعدد والإختلاف بشأنها، بل هي نسبية ومتغيرة بتغير السياق الذي تنشأ وتصنع فيه[14]. وهي ليست مادية منفصلة ومستقلة عن الذوات التي تدرسها وتبحث عنها، بل هي نفسها جزء من الواقع الإجتماعي، ويعتريها كل ما يعتريه من تغير. بهذا المعنى، فإن مفهوم الأمن ومضمونه يُصنعان صُنعًا؛ لأنهما نتاج إرادوي لمكونات المجتمع، وللتفاعلات المستمرة التي تحدث بين هذه المكونات. وعليه، يصبح امتلاك حقيقة الأمن وجوهره أكبر من أن يدعيه شخص أو جماعة أو تيار أو نظرية، فضلا على أن يُحصر بزمان أو بمكان.

ويقودنا هذا من الناحية الأنطولوجية إلى القول بأن للأمن أبعادا مثالية – أي غير مادية – تلعب دورا أساسيا في تحديد وتعريف ما نقصده بالأمن. وعلى الرغم من عدم إدراك هذه الأبعاد حسيا، إلا أن هذا لا ينف الوجود الحقيقي لها، فهي تمارس وتترك تأثيرا في الواقع الإجتماعي. ولمّا كانت هذه الأبعاد الأنطولوجية من

طبيعة مثالية، فإن ذلك سينعكس حتما على الإختلاف الذي سوف يعتري مفهوم الأمن، تبعا لسياق الزمان والمكان وطبيعة المجتمع الذي يصنع فيه هذا المفهوم. ويغدو هذا الأخير مفهوما حركيا ذا مضمون قابل للتشكيل وإعادة التشكيل باستمرار.

إن تبني النظرة الإجتماعية للأمن من الناحيتين الإبستمولوجية والمنهجية يعني أن الأمن ليس شيئا موضوعيا وخارجيا عن الإنسان، مستقلا عنه، يمكن إدراكه بطريقة حسية– تجريبية. بل هو معنى تشاركي ينشأ عن التفاعل المستمر بين الذوات في سياق اجتماعي معين، مما يجعل حقيقته وجوهره غير ثابتين وغير مطلقين، وبالتالي لا يمكن إدراكه بطريقة موضوعية تنتفي فيها الذاتية، ولا يمكن أن تكون مفاهيمنا عنه نهائية أو تتسم بالشمولية والعمومية والحصرية، بل تصبح كل النظريات والمفاهيم عن الأمن نسبية وتعكس مبادئ الخصوصية والمحلية والظرفية والسياقية ... إلخ. هنا نصبح بحاجة ماسة إلى الأدوات والمناهج الكيفية، وفي مقدمتها اللغة وتفكيك الخطاب ودراسة المضمون، للتعامل مع هذه الطبيعة المثالية والإجتماعية لمفهوم الأمن.

تأسيسا على ما سبق، يتطلب فهم وتحليل وتحديد مفهوم الأمن في العلاقات الدولية – باعتباره بناءً اجتماعيا – الإعتماد على الأفكار، والقيم، والهويات، والمعايير، والإدراكات، والتصورات التي يحملها الفاعلون الدوليون، والتي بمقتضاها يسلكون ويتصرفون في بيئاتهم الخارجية، ونتاج التفاعلات التي تحدث بين مختلف الفاعلين الدوليين هو ما يخلق البنى والمفاهيم الإجتماعية ومن بينها الأمن. فالأمن عند ألكسندر ونت Alexander Wendt هو أولا وقبل وكل شيء مسألة إدراك، وصناع القرار في الدول والحكومات هم صانعو هذا الإدراك، وبالتالي هم الذين يُحددون ما يقصدونه أو ما يرغبونه من خلال حديثهم عن مفهوم الأمن[15]. والأمن هو نتاج العملية التفاعلية التشاركية التي تحدث بين مختلف الفاعلين، بحيث لا يمكن الحديث عن الأمن قبل حدوث عملية التفاعل التي بمقتضاها يتم بناء مفهوم ما للأمن وللتهديد. وهذا في الحقيقة ما يفسر الطابع النسبي والمتغير والمتعدد في الوقت نفسه لكل من الأمن والتهديد، ولكل ما ينتج عنهما.

لو نأخذ المعضلة الأمنية على سبيل المثال، فإذا عدنا إلى الواقعيين الكلاسيكيين فإنها نتاج الطبيعة البشرية التي جبلت الفرد على السعي الدائم نحو امتلاك القوة والسيطرة على الآخرين. وإذا عدنا إلى الواقعيين الجدد فإنها تنشأ بسبب فوضوية النظام الدولي، أين يصبح السعي نحو امتلاك القوة ضرروة حتمية تمليها مصلحة الدولة المتمثلة في الأمن والبقاء. وفي الحالتين، فإن المعضلة الأمنية – بوصفها معطى مسبقا– هي التي تُحدد سلوكيات الدول لا أن تتحدد بها. وإذا عدنا إلى البنائيين فإن ناتج التفاعل الذي يحدث بين الإدراكات والتصورات والأفكار والقيم التي يحملها الفاعلون عن أنفسهم وعن بعضهم البعض هو الذي يقودنا إلى مفهوم المعضلة الأمنية أو إلى مفهوم الجماعة الأمنية، فهما بنيتان اجتماعيتان تتحددان وفق مخرجات المعرفة المشتركة التي تنتج عن التفاعل، فكلما تزايدت عوامل الخوف والشك والإرتياب وعدم الثقة بين الفواعل الدولية كلما تعزز مفهوم المعضلة الأمنية وساد في العلاقات الدولية، وكلما تعززت عوامل الثقة وحسن النية والرغبة في التعاون كلما تعزز مفهوم الجماعة الأمنية الذي تثق فيها الدول ببعضها البعض وتلجأ إلى الطرق السلمية في

علاقاتها البينية[16]. ما يود البنائيون قوله هنا، هو أن المعضلة الأمنية ليست ظاهرة حتمية تُجبر الدول على اتباع سلوكيات معينة تعيد إنتاج المعضلة الأمنية نفسها، بل هي بناء اجتماعي دائم التشكيل وإعادة التشكيل من طرف الفواعل الدولية التي تُحدد في النهاية، عبر تفاعلها فيما بينها، ما الأمن. وبالقياس على عبارة ونت الشهيرة "الفوضى هي ما صنعته الدول منها" فإن "الأمن هو ما ترغب الدول في تحقيقه"[17].

المثال الثاني هو التهديد الأمني، ففي الواقعية – بشقيها الكلاسيكي والجديد– دائما ما يتم ربط التهديدات الأمنية بالمدركات المادية الحسية وفي مقدمتها القوة العسكرية، فالتهديد مرادف أو ناجم عن الخطر الذي يشكله تزايد حجم القوة العسكرية لدولة ما على حساب الدول الأخرى، ويتم تحقيق الأمن هنا عن طريق مبدأ توازن القوى الذي يضمن عدم قيام حرب بين الدول الكبرى المشكلة لميزان القوى. بينما يجادل البنائيون أن التهديد هو كذلك بناء اجتماعي يعكس ويترجم ناتجَ عمليات التفاعل التي تحدث بين الفاعلين الدوليين، وبالتالي فهو من طبيعة تصورية وإدراكية، فما تدركه وتتصوره الدول على أنه تهديد فهو تهديد وتتصرف على أساسه. وهو من طبيعة تذاتانية تعكس الأفكار الجمعية والتصورات المشتركة التي يشكلها الفاعلون عن ماهية التهديد[18]، بحيث لا يمكن للفاعل الذي لم يدخل في عملية تفاعل مع الآخرين أن يكون له مفهوم أو تصور عن التهديد وعن الأمن. يتساءل البنائيون لماذا السلاح في يد العدو ليس له المعنى نفسه عندما يكون بيد الصديق؟ ولماذا بريطانيا – القوية نوويا بالمقارنة مع كوريا الشمالية مثلا – تعتبر صديقا ولا تشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية، بينما تمثل كوريا الشمالية العدو والخطر المُهدِّد بالنسبة إلى الولايات المتحدة؟ يجيب البنائيون بأن العداوة والتهديد هما في الحقيقة علاقة إدراكية أكثر منها علاقة مادية.

المثال الثالث هو مسألة الأمننة، ما القضايا ذات الطابع الأمني وكيف يمكن تمييزها عن باقي القضايا الأخرى؟ بالنسبة للواقعيين، القضايا الأمنية هي تلك القضايا التي ترتبط بوجود التهديدات العسكرية ذات المصدر الدولتي في الغالب، بسبب محورية وفاعلية الدول في السياسات الدولية، وعليه فحدود التمايز بينها وبين القضايا الأخرى واضحة. وينجم عن ذلك أن تكون القضايا الأمنية معروفة ومحددة سلفا لدى الفاعلين الدوليين، وقد تحددت كذلك وسائل مواجهتها ومعالجتها والتعامل معها. بينما يجادل البنائيون أن القضايا الأمنية ليست معروفة أو محددة سلفا، بل هي كذلك بناءات اجتماعية تخضع في تشكلها وتراتبها لعمليات التفاعل التي تحدث بين الفاعلين الدوليين، وبالتالي فإن هناك قضايا قد تحظى بإضفاء صفة الأمن عليها وتصبح من صميم الأمن، وهناك أخرى قد يتم نزع هذه الصفة عنها. كما أن ترتيب القضايا الأمنية من حيث الأهمية ودرجة الخطورة أو التهديد غير ثابت على نحو معين، بل هو متغير حسب السياق الذي تتم فيه عمليات الأمننة ونزع الأمننة. يلعب كل من الخطاب واللغة[19] في هذا الصدد دورا محوريا، حيث يقول أولي وايفر Ole Wæver في تعريفه لمفهوم الأمن: "ما هو الأمن؟ بمساعدة نظرية اللغة، فإننا يمكن أن نعتبر الأمن فعلا خطابيا. وحسب هذا الإستعمال، الأمن ليس إشارة تحيل إلى شيء ملموس، الكلام في ذاته هو الفعل"[20]. فالأمن هنا ليس شيئا أو حالة سابقة في وجودها عن الخطاب[21].

ويَعتبر باري بوزان أن عملية أمننة securitization قضية أو مجال ما من السياسة والعلاقات الدولية لا يكون إلا من خلال عملية خطابية لغوية، يتم بمقتضاها الإستدلال على وجود تهديد أمني لمرجعية أمنية ما[22]. نظرية الأمننة كما لخصها قوجيلي تستند على فكرتين أساسيتين: الأولى أن الأمن ممارسة "تذاتانية" لا يقتصر فيها تعريف التهديد على الجوانب المادية الملموسة فقط، وإنما يتم النظر إلى التهديد بوصفه بناء وعلاقة اجتماعية لا يظهر إلا بظهور "علاقة العداء"؛ والثانية أنه ممارسة خطابية، أي أن اعتبار فاعل أو قضية معينة كتهديد يعود أساسا لطريقة التكلم عنها من طرف الفواعل الأمنية أو الجمهور، وعليه يصبح الأمن نتاجا للخطابات المتداولة والمهيمنة في المجتمع التي تقرر ما يعتبر تهديدا وما يعتبر أمنا[23].

ما يمكن استخلاصه من الأمثلة الثلاثة التي عرضناها هو أن التفاعل الإجتماعي بين مختلف الفاعلين الدوليين يعد بمثابة الشرط الأساسي لانبثاق مفهوم وبنية الأمن[24]، وأن هذا الأخير – أي مفهوم الأمن وبنيته– ديناميكي ومتغير حسب ظروف ومكونات السياق الذي تتم فيه عملية التفاعل.

3– الأمن كمفهوم خاضع لتأثير الهوية.

ما الذي تريد الدول أن تؤمنه؟ ضد ماذا؟ وضد من؟ هل يتغير مفهوم الأمن ومضمونه ونطاقه من دولة إلى أخرى؟ كيف تدرك وتُحدد الدول ما تعتبره تهديدا أمنيا؟ كيف يتشكل التهديد وكيف يزول؟ هل ينفصل الأمن كمصلحة للدول عن هويتها كفاعل في محيطها الدولي؟

إذا رجعنا إلى الواقعية فإن الإجابة عن هذه الأسئلة معروفة ومحددة، بحيث أن الدول تعرف مسبقا ما تريده على الصعيد الأمني قبل أن تدخل في علاقات مع غيرها من الدول، فمصلحة الدول الأمنية محددة سلفا، وتبعا لذلك تتحدد هويتها بوصفها فاعلا عقلانيا، حيث تسعى الدول بشكل دائم إلى حفظ بقائها وصون سيادتها والدفاع عن حدودها ووحدتها الترابية ضد كل التهديدات العسكرية التي تأتيها من طرف الدول الأخرى. وهذا الفهم والإدراك لمصالح الدول الأمنية على المستوى الخارجي أو الدولي تشترك فيه جميع الدول بغض النظر عن حجمها وشكلها وتركيبتها السكانية وموقعها الجغرافي ... إلخ، إذ تتحكم فيه عوامل موضوعية خارجية عن الدول، تتمثل تحديدا في فوضوية النظام الدولي، حيث أن غياب سلطة عليا فوق سلطات الدول تضمن النظام والأمن الدوليين هو ما يجعل الدول تفكر بشكل دائم في كيفية ضمان أمنها وبقائها، ويصبح الأمن هنا مرادفا للمصلحة القومية لجميع الدول بشكل متماثل. يجادل الواقعيون أن الأمن في العلاقات الدولية هو سلعة نادرة بحكم أن بنية النظام الدولي الفوضوية هي مصدر أساسي ودائم لخلق ونشوء التهديد، ولن يتغير هذا الأمر إلا بقيام أشكال جديدة من التنظيم الدولي تتجاوز الطبيعة الفوضوية له.

لكن للبنائيين وجهة نظر مختلفة، فلا توجد إجابات جاهزة أو مسبقة عن الأسئلة السابقة، فقبل أن تدخل الدولة في عملية التفاعل الإجتماعي مع غيرها من الدول لا يمكنها أن تُحدد بشكل حاسم ما الذي تريد أن تؤمنه؟ أو تأمين ماذا؟ أو ضد من؟ كما أنه ليس للأمن وللتهديد مفهوم ومضمون واحد وثابت، بل هما متغيران بالنسبة للدولة الواحدة ومن دولة إلى أخرى حسب سياق التفاعل الذي ينشآن فيه. يجادل البنائيون هنا أن هويات

الدول تلعب دورا كبيرا في تحديد ما الذي تريد الدول أن تؤمنه، ضد ماذا، وضد من. فهويات الدول والتفاعل الذي يحدث بينها هو الذي يحدد ما الأمن على الصعيد الدولي، وهو الذي يفسر السلوكيات الأمنية للدول. كيف ذلك؟

تعتبر "الهويات" Identities كما يجادل تيد هوبف Ted Hopf عنصرا مهما في السياسة الدولية كما في السياسات الداخلية للدول، إذ تقوم بوظيفة التعريف في المجتمع، فهي تخبرك وتخبر الآخرين من أنت؟ وتخبرك من هم الآخرون؟ وبالتالي فهي ترسم حدودا بين (النحن/ الذات) و(هم/ الآخر)، بحيث تصف معايير السلوك الملائم تجاه أولئك الذين يعتبرون كجزء من "النحن"، وتجاه أولئك الذين يعتبرون من "الآخر"[25]. وتلعب دورا مركزيا في ضمان الحد الأدنى –على الأقل– من النظام Order ومن إمكانية التوقع Predictability. فالتوقعات المستمرة للسلوك بين الدول تتطلب دائما إدراكا تذاتانيا لهذه الهويات التي تعطي المعنى للسلوك وتبرره، وبغيرها لا يمكن تصور قيام علاقات بين الدول. وكما يقول تيد هوبف: "عالم بلا هويات هو عالم الكاوس Chaos"، أي عالم الفراغ[26].

وإذا عدنا إلى تحديد مفهوم الهوية فإن ونت يرى بأنها "... خاصية للفاعلين القصديين تنتج ميولا سلوكية ودافعية معينة، هذا يعني أن الهوية هي في الأصل خلة أو سجية ذاتية ... ومتجذرة في الفاعل لذاته. وعلاوة على ذلك، فإن معنى هذا الفهم الذاتي أو دلالته سوف يعتمد على ما إذا كان الفاعلون الآخرون يعترفون بذلك الفاعل بنفس الطريقة التي يرى بها ذاته، وبهذا الشكل تكون للهوية صفة منظومية ومرتبطة أيضا بفهم الآخرين الذاتي للفاعل"[27]. بعبارة أخرى، تعتبر الهوية بمثابة الصورة التي يحملها الفاعل (الدولة هنا) عن نفسه ويتعامل على أساسها مع الآخرين، وفي الوقت نفسه التي يحملها الآخرون عنه ويعاملونه على أساسها.

يميز ونت بين أربعة أنواع للهوية، مع أنه يقر بأن عددها غير محدد ولا أسماؤها مضبوطة. وهذه الأنواع هي[28]: هوية شخصية أو ذاتية، هوية متعلقة بالنوع، هوية متعلقة بالدور، وهوية جماعية. وبينما تتسم الهوية الأولى بالثبات النسبي فإن باقي الأنواع الأخرى هي أكثر عرضة للتغير وللتعدد ضمن النوع الواحد، فهويات الفاعلين في العلاقات الدولية ليست صفات ثابتة ولدت بها، وإنما هي نتاج للتفاعل الإجتماعي الذي يشكل/ ويعيد تشكيل هذه الهويات بشكل مستمر[29]. وعليه يمكن أن تتعدد هويات الدولة الواحدة بحسب الأنواع السابقة، كما يمكن أن تختلف هويات الدول بعضها عن بعض.

ويرتبط تشكل وبناء الهوية ارتباطا وثيقا بالأفكار، حيث تنتج هذه الأخيرة عن التفاعل المستمر والمتبادل بين الأفراد، والذي يُنتِج بدوره ما يسمى بالأفكار الجمعية المشتركة (أو ما يُعبَّر عنه بالقصد أو الفهم الجماعي) التي تؤسس للفعل الإجتماعي وللبنية الإجتماعية. يستخدم البنائيون الفهم الجماعي أو الأفكار المشتركة عند محاولتهم تحديد هوية دولة ما، ويعتقدون أنها هي ما يفسر تعدد هويات الدولة الواحدة في الوقت نفسه، وتغيرها إن تغيرت فيما بعد. فعلى سبيل المثال، يمكن النظر إلى الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة بعد انهيار الإتحاد السوفييتي في نهاية التسعينيات، وكعدو للعديد من الدول التي ترفض هيمنتها مثل كوريا الشمالية،

وكإمبريالية بالنسبة للدول التي تعرضت لغزوها مثل فيتنام، وكصديق وحليف إستراتيجي لدول مثل بريطانيا، ... إلخ. إن الممارسات الإجتماعية حسب البنائيين لا تعيد إنتاج الفاعلين فقط من خلال هوياتهم، ولكنها تعيد أيضا إنتاج الهياكل الإجتماعية القائمة على الفهم الجماعي والأفكار المشتركة، فوصف النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة بأنه أحادي القطبية يعني في الحقيقة إعادة تعريف وتحديد الولايات المتحدة لماهيتها ودورها كقوة عظمى وحيدة من جهة، ومن جهة ثانية إعادة تحديد الصورة أو الهوية التي تحملها باقي دول العالم عن الولايات المتحدة وعن علاقتهم بها، ومن جهة ثالثة إعادة تحديد جملة العلاقات والبنى الإجتماعية للسياسة الدولية التي كانت قائمة من قبل (الإنتقال من بنية النظام الدولي الثنائي القطبية إلى بنية النظام الدولي الأحادي القطبية). ما يميز الممارسة الإجتماعية كما يقول أحمد حسن الحاج علي هو "عملية الإشارات والإيحاءات والتفسير وردود الفعل التي تؤدي إلى إنشاء الفهم الجماعي، وتكرار هذه العملية سيفضي إلى قيام الهويات المستقرة كما يؤدي إلى توقع السلوك المستقبلي للفاعلين"30. كما يرتبط تشكل الهوية بالمعايير، التي هي بناءات اجتماعية أنتجها الفهم الجماعي أو المشترك بين الفاعلين، بحيث تتيح لنا معرفة السلوك المتوقع لفاعل معين. وبالتالي فالمعايير تلعب دورا كبيرا في تحديد هوية الفاعلين ومصالحهم وفي تحديد سلوكياتهم فيما بعد[31].

وكما يعتمد البنائيون على متغير الهوية في تفسير سلوكات الدول الخارجية فإنهم يعتمدون عليه كذلك في تفسير التغير الذي يحدث في بنية وطبيعة السياسة الدولية، بحيث أن تغير هوية وعقيدة الفاعلين الدوليين سيغير معه القواعد المنشئة والمنظمة لممارساتهم السياسية، وهذا ما يؤدي إلى نشوء وقيام بنيات اجتماعية جديدة تتوافق مع الهويات المتغيرة[32]. فعلى سبيل المثال، أدى صعود القومية في أوروبا بداية من القرن التاسع عشر إلى تغير جوهري في طبيعة وبنية العلاقات السياسية الدولية.

يعتقد البنائيون أن الهوية والأمن مفهومان مترابطان بشكل عميق على العديد من المستويات ولا يمكن الفصل بينما، حتى وإن لم يعترف بذلك العديد من علماء العلاقات الدولية وفي مقدمتهم الواقعيون الجدد الذين أهملوا دور الهوية في مفهمة الأمن[33]. لكن الجدل الذي يثور هنا يتعلق بأسبقية الوجود والتأثير بينهما، هل الهوية أسبق وجودا من الأمن كمصلحة، وبالتالي فهي تؤثر في شكله ومضمونه ومفهومه، أما أن الأسبقية للأمن وهو الذي يحدد هوية الدولة؟

من الناحية النظرية، يُرافع البنائيون لصالح الأسبقية الوجودية لعنصر الهوية على عنصر "المصالح"[34]. فلا يستطيع الفاعل أن يعرف ماذا يريد حتى يعرف من يكون، ذلك أن هوية الفاعل هي التي تقوده إلى تحديد خياراته ورغباته بدقة (مصالحه)، وتعمل على تزويده بالدافع اللازم لتحقيقها. فتضامن دولة عربية مع دولة عربية أخرى (كمصلحة) أملته الهوية الجماعية المشتركة بينهما (العروبة)، واتباع الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات الهيمنة بعد نهاية الحرب الباردة يرتبط بهويتها الجديدة التي أكسبتها دور "دركي العالم". لكن من الناحية العملية، يُقر البنائيون بالتمايز والتشكيل المتبادل بينهما، إذ يقول ونت أنه "بدون المصالح لن تكون للهويات قوة دافعة، وبدون الهويات فإن المصالح لن تكون لها وجهة"[35].

بالعودة إلى علاقة الأمن بالهوية، يعتقد البنائيون أن هويات الفاعلين لا يمكن أن توجد أو تتحدد قبل تمايز "الأنا" عن "الآخر"، وبالتالي فإن الخطوة الأولى في "الدراسات الأمنية البنائية" تتمثل في كشف العلاقة التي تقوم بين مفهوم الأمن ومفهوم الآخر أو الآخرين كعملية تشكيل للهوية[36]. وتبعا لوجود "الآخر" فإن التصورات التذاتانية كما يظهر في عملية تشكيل الهوية لها دور حاسم في تشكيل وإدراك التهديد التي يمثله الآخر أو الآخرون، وبالنتيجة في تشكيل وتحديد مفهوم الأمن. في هذا الصدد، يقول ألاكس ماكليود Alex Macleod: "إدراكات التهديد وتصورات الأمن مرتبطة بشكل وثيق بتعريف الهوية الوطنية. فمن ضمن العناصر المشاركة في تشكيل الهوية الوطنية نذكر التمثيل الذي يجسده أعضاء الدولة لها ولمكانتها ولدورها في النظام الدولي؛ تصورهم للنظرة التي تمتلكها الدول الأخرى عنهم، وأخيرا التصور الذي يمتلكونه عن النظام والدول الأخرى المشكلة له [...] فإدراك الآخر (l'autre) يؤثر على متخذ القرار بمقتضى أن [الأجنبي] (l'étranger) قد يكون صديقا، حليفا، خصما، عدوا أو بكل بساطة محايدا"[37]. وعلى هذا الأساس ذهب البنائيون حد القول بأن بعض الدول (بسبب هوياتهم الوطنية) أكثر ميلا إلى العدوان والدخول في نزاعات وحروب مع غيرهم من الدول، أو أن البعض منها أقل انخراطا وقابلية للتعايش مع الآخر[38].

يستدعي البنائيون العديد من الأمثلة لكي يُدللوا على صواب وجهة نظرهم. ففي مسألة العلاقة بين الفوضى الدولية ومعضلة الأمن يعتقد ونت – عكس ما يذهب إليه الواقعيون من أن بنية النظام الدولي الفوضوية هي التي تخلق ما يسمى بمأزق أو معضلة الأمن، وهي التي تنشئ مفهوم "العون الذاتي"، وهي التي تجعل من الدول كائنات عقلانية – أنه ليس للفوضى الدولية منطق متأصل فيها أو مضمون ثابت ومحدد سلفا قبل عملية التفاعل، فهي بناء اجتماعي يمكن أن يحمل أكثر من طابع ومضمون واحد، وعليه فطبيعة العلاقات الأمنية التي يمكن أن تسود بين الدول هي رهن بمخرجات التفاعل الذي يحدث بين إدراكات وهويات هذه الدول نفسها. هنا يمكننا استحضار عبارة ونت الشهيرة "الفوضى هي ما صنعته الدول منها". كما أنه ليس للدول هويات ومصالح قائمة قبل عملية التفاعل تُعطي مسبقا معنى ومضمونا محددا للمعضلة الأمنية، وهذا يناقض المثال الشهير لجون جاك روسو John Jack Rousseau "صيد الوعول" في وصفه وتفسيره لحالة العلاقات الدولية، حينما افترض مسبقا أن الدول قد حصلت على صفة وهوية "الأنانية" قبل عمليات التفاعل التي تحدث بينها[39].

إن المعضلة الأمنية ترتبط بالهويات التي تحدد إدراكات الفاعلين وتصوراتهم لأنفسهم، وللآخرين، وللبيئة التي يتفاعلون في إطارها بشكل عام. فإذا نظر الفاعلون الدوليون إلى بعضهم البعض على أنهم أعداء سادت بنية العداوة في النظام الدولي وتفاقمت معضلة الأمن، وإذا نظر الفاعلون إلى بعضهم البعض على أنهم أصدقاء سادت بنية الصداقة في النظام الدولي وخفت معضلة الأمن. يمكن القول إنه إذا كانت السياسة الدولية والنظام الدولي مبنيان اجتماعيا فإن كلا من العدو، والتهديد، والأمن يجب أن تكون هي كذلك مبنية اجتماعيا[40].

المثال الثاني يتعلق بمبدأ توازن القوى. ففي التصور الواقعي تتوازن الدول وتتحالف فيما بينها ضد الطرف الأقوى، لأنه يمثل مصدر التهديد بالنسبة لها، وتتم هذه العملية وفق حسابات عقلانية ترتكز على إحصاء وقياس عناصر القوة المادية للآخر. بينما يجادل البنائيون أن هذا التفسير لمنطق توازن القوى ليس صحيحا دائما، فهناك أمثلة من الواقع تعاكس هذا المنطق، فكيف يمكن تفسير التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد كوريا الشمالية مثلا على حساب التحالف بين بريطانيا وكوريا الشمالية ضد الولايات المتحدة؟ أو كيف يمكن تفسير أن كلا من كندا وكوبا هما جارتان للولايات المتحدة الأمريكية مع أن الأولى حليف مقرب لها والثانية عدو لدود لها؟ ليس هناك من تفسير سوى أن التحالف ضد الأقوى الذي يمثل التهديد الأمني يتم عن طريق عاملي الهوية والإدراك، فهويات كل من بريطانيا والولايات المتحدة هي التي تجعلهما تدركان أنهما صديقتان وأن عدوهما المشترك الذي يمثل تهديدا لأمنهما هو كوريا الشمالية، كما أن هذا الإدراك هو الذي يجعلهما كذلك تتحالفان وتتعاونان أمنيا. حسب كريستيان رويس سميتChristian Reus- Smit، فإن الأفكار المتعلقة بالهوية ومنطق الإيديولوجيا والأبنية الإجتماعية الراسخة للعداوة وللصداقة هي التي تعطي للتوازن المادي للقوة بين كندا والولايات المتحدة، وبين كوبا والولايات المتحدة، معانٍ مختلفة جذريا[41]. وحسب تيد هوبف، فإن العنصر المفقود في النظرية الواقعية لتوازن القوى هو إدراك التهديد Perception Threat، فالدول تتحالف ضد ما تعتقد أنه تهديد وليس بالضرورة ضد الأقوى، وتعيين التهديد هنا هو عملية إدراكية ومن طبيعة مثالية. وهذا يقودنا في الحقيقة إلى وجوب العودة إلى فهم وتحليل هويات وتصورات وإدراكات الفاعلين لأنفسهم ولغيرهم في مجال السياسة الدولية[42].

المثال الثالث يتعلق بمأزق الأمن وعامل اللّايقين أو الشك وعدم الثقة بين الدول. فحسب الواقعيين الجدد، ينتج مأزق الأمن عن عامل اللاّيقين Uncertainty المتأصل في هيكلية العلاقات الدولية، فالدول لا تكون متأكدة على وجه اليقين من مقاصد ونوايا الدول الأخرى بسبب عدم كفاية معرفتها وثقتها بالآخرين، وبالتالي هناك إمكانية كبيرة لانخراط الدول في سلوك نزاعي ضد بعضها البعض. لكن يتساءل البنائيون عن صدق هذا الإفتراض والتحليل بالنسبة إلى الدول أعضاء الحلف الواحد؟ أو بالنسبة لأعضاء المؤسسة الإقتصادية الواحدة؟ أو بالنسبة لدولتين سلميتين؟ فكيف يثق هؤلاء ببعضهم البعض ويتحالفون؟ يجيب البنائيون بأن عنصر الهوية هو الذي يعمل على الإقلال من خطر اللايقين والشك وعدم الثقة، فالدول انطلاقا من هوياتها تدرك باقي الدول الأخرى بشكل مختلف ومتمايز، وعلى أساس هذا الإدراك تتحدد طبيعة العلاقات التي سوف تقوم بينها[43].

4- حدود التصور البنائي في الربط المعرفي بين مفهومي الأمن والهوية.

استطاعت البنائية في مجال الدراسات الأمنية أن تفسح المجال أمام دراسة دور وتأثير العوامل والإعتبارات ذات الطابع المثالي (مثل الهويات والأفكار والقيم) في فهم وتفسير الكثير من السلوكيات الدولية الأمنية، وقدمت حلولا لكثير من الألغاز التي فشلت في حلها نظريات الإتجاه السائد وعلى رأسها الواقعية

الجديدة، إلا أنها لم تنج – كغيرها من النظريات– من عديد الإنتقادات التي طالتها. سوف نعرض لأهم هذه الإنتقادات بشيء من الإختصار.

أولى الإنتقادات تتعلق بإشكالية تحديد مفهوم الهوية، حيث تجادل كل من مارثا فاينمور وكاثرين سيكينك Martha Finnemore and Kathryn Sikkink بأنه لا يوجد إجماع أو اتفاق حول ما نقصده بالضبط من مصطلح الهوية. كيف يستطيع الباحثون بشكل مقبول تحديد ما هي هوية الدولة؟ وما أصناف الهويات البارزة التي يمكن أن توجد في السياسة الدولية في أي لحظة تاريخية معينة؟[44] ويذهب كل من بول كويرت وجيفري ليقرو Paul Kowert and Jeffery Legro إلى حد القول بأن الهوية أصبحت مصطلحا مُضلِّلا، فهي تساعد بغزارة على تفسير عدد كبير من الأفعال، لكنها في الوقت نفسه لا تسمح لنا بالتوقع أو التنبؤ من أن دولا ذات أنماط معينة من الهوية سوف تتصرف وفق أنماط معينة من السلوك، وعليه فطالما بقيت الهوية غير محددة فإنها ستنتج تفسيرات جد خاصة لأفعال وسلوكات الدول، وتقدم بذلك أملا ضعيفا بشأن الوصول إلى تعميمات حول الهوية والسلوكيات الدولية، خاصة الأمنية منها. بالإضافة إلى أن البنائيين يختلفون فيما بينهم حول مصدر ومحددات الهوية، فهم منقسمون إلى فريقين: الأول بقيادة ونت الذي يعتقد أن البيئة الخارجية (الدولية) تلعب الدور الأكبر في تشكيل هويات الدول؛ أما الثاني الذي يقوده كاتزنشتاين فيعتقد أن الهوية هي بشكل رئيسي خاصية محلية نجمت عن الإيديولوجيا الوطنية التي بدورها شكلت إدراكات الدول لمصالحها ومن ثم لسياساتها الدولية[45]. إن هذا الإرتباك الحاصل في تحديد مفهوم الهوية ومصادرها سوف ينعكس سلبا على تحديد مفهوم الأمن ومضامينه، وذلك تأسيسا على قاعدة البنائيين التي تقول: إن الدول إذا لم تعرف وتحدد من تكون (الهوية) لا يمكنها أن تعرف بدقة ماذا تريد (المصلحة).

ثاني الإنتقادات يتعلق بكيفية نشأة وتكون الهويات للمرة الأولى، حيث يجادل ونت أن الهويات تُخلَق وتنشأ من خلال عملية التفاعل التي تحدث بين الدول، وبدون حدوث هذه العملية لا يمكن الحديث عن هويات متمايزة ومختلفة للدول، وبالنتيجة فلا يمكننا أيضا الحديث عن الأمن، لأنه بدوره بناء اجتماعي يعتمد في نشأته وتكوينه على تفاعل الهويات. لكن ستيف سميث يشير إلى أنه لا يمكن للدولة أن تدخل في عملية تفاعل مع غيرها من الدول من دون أن تكون لها هوية مسبقة، وبدلا من أن تتكون هويات الدول عبر التفاعل فإنها تسبق ذلك التفاعل جزئيا. يقدم سميث المثال التالي: لو فكّر أحدنا في هويته كرجل أو كامرأة، فبالتأكيد أن بعض جوانب هذه الهوية سوف يتم بناؤها من خلال تواصلنا وتفاعلنا مع الآخر، لكن من الصحيح أيضا أن بعض جوانب وخصائص هويتنا قد وجدت قبل خوض أي تفاعل مفترض، وهذا يعني أن الهوية سوف تجعلنا ندرك، نفسر، ونتعامل مع الأطراف الأخرى في التفاعل بطرق معينة، ذلك لأنه لا توجد أبدا مُواجهةٌ أولى. يخلص سميث إلى القول بأن فكرة ونت عن الهوية هي ساذجة أو سطحية[46]. إن القول بأن للدول هويات مسبقة – أو على الأقل إدراك ذاتي جزئي لهوياتها قبل الدخول في عملية التفاعل مع غيرها من الدول– يعني أن للدول معرفة مسبقة بما تريده أمنيا، أي أن مصلحتها الأمنية هي محددة سلفا، وبالتالي فإن ناتج عملية التفاعل سيكون

إما تأكيدا لهذه المصلحة أو مراجعة جزئية لها. وهذا يقودنا إلى القول بأن معرفة الدولة المسبقة بمصلحتها الأمنية سوف يقود إلى تحديد وسائل وطرق تحقيقها، الشيء الذي سوف يحدد في الأخير هويتها.

ثالث الإنتقادات يتعلق بمدى ارتباط التهديد الأمني بعنصر الإدراك الهوياتي، حيث يجادل البنائيون أن الهويات التي تتشارك القيم والأفكار نفسها سوف تنشأ وتسود بينها بنية الصداقة والتعاون، أي أنها تكون أقرب إلى مفهوم الجماعة الأمنية، وبالتالي فإننا نتوقع من الدول سلوكيات أمنية تعاونية تعتبر الآخر الذي يتشارك معها الأفكار والقيم الهوياتية نفسها مصدر أمن لا مصدر تهديد. بيد أن هذا الإفتراض ليس صحيحا دائما، وإلا كيف نفسر الحالة التي يثور فيها النزاع بين الدول والجماعات التي تشترك سويا في الهويات والقيم والأفكار والمعايير السائدة فيما بينها[47]. فعلى سبيل المثال، كيف تفسر البنائية غزو العراق للكويت سنة 1990 بالرغم من أنهما دولتين عربيتين؟ ودولتين إسلاميتين؟ ولهما إرث كبير مشترك من التاريخ والعادات والتقاليد المجتمعية؟

رابع الإنتقادات يتعلق بمفهوم الأمن والتهديدات الأمنية كبناءات اجتماعية، حيث يعتقد يوهان اريكسون Johan Eriksson أن البنائيين قد بالغوا كثيرا في النظر إلى الأمن وإلى التهديدات الأمنية بوصفهما بناءان اجتماعيان ينشآن جراء دخول الدول في عمليات تفاعل فيما بينها، وهذا يعني نفي الصفة الموضوعية عنهما، أي لا يمكن أن يوجدا بصفة مستقلة خارج عمليات التفاعل، ونفي الصفة المادية عنهما كذلك، أي لا يرتبطان بمدركات حسية تسبق أي عملية تفاعل. إن هذا يجعل إدراكنا وتصنيفنا لقضية ما على أنها مشكلة أمنية مجرد قرار سياسي لا قرار علمي تحليلي[48].

الخاتمة:

قدمت البنائية استبصارات مهمة فيما يخص تحليل قضايا الأمن والتهديدات الأمنية، واعتبرت أن كلا من الأمن والتهديد هما بناءان اجتماعيان ينتجان عن عمليات التفاعل التي تحدث بين الدول، ويرتبطان ارتباطا وثيقا بعاملي الهوية والإدراك.

وعلى عكس أطروحات الواقعيين التي تنظر إلى الأمن نظرة مادية وتعتبره معطى مسبقا، يجادل البنائيون أن للأمن بنية مثالية كذلك، يتم إدراكها عن طريق الأفكار والمعايير والهويات، فالقدرات المادية العسكرية والإقتصادية لن يكون لها تأثير في السلوكيات الأمنية للدول ما لم يتم إدراكها وأخذها بعين الإعتبار من طرف الدول ذاتها. وعليه، يصبح الأمن مفهوما ديناميكيا ونسبيا، ليس له مضمون أو مرجعية محددة سلفا، وإنما يرتبط بمخرجات عملية التفاعل الإجتماعي التي تحدث بين الدول. وتأسيسا على هذا، يصبح الأمن شيئا نصنعه لا شيئا نبحث عنه.

تلعب الهويات هنا دورا كبيرا في عملية صنع الأمن وقضاياه، فبدون عامل الهوية لا تستطيع الدول أن تعرف ما الذي تريده من الناحية الأمنية. إن الهوية هنا تعمل كبوصلة تساعد الدولة في تحديد موقعها وموقفها من الآخرين، وتساعد الآخرين على فعل الشيء نفسه. وتعمل كذلك كأداة ترشيح filter تتحدد من خلالها إدراكات الدول لما تعتبره تهديدا ولما تعتبره أمنا، وعلى أساس هذا الإدراكات تتحدد أبنية العلاقات الأمنية بين الدول، وفي ضوئها يتم تحليل وتفسير السلوكيات الأمنية.

طبعا، كغيرها من المقاربات النظرية التي اهتمت بدراسة الأمن، لم تنج أطروحات البنائيين من عديد الإنتقادات التي طالتها، والتي تعلقت أساسا بالتشكيك في قدرتها على تقديم فهم مضبوط ومحدد للأمن، وذلك حينما ربطته بالسياق وبالتفاعل الإجتماعي، وبمراهنتها على الهوية التي هي نفسها بناء اجتماعي متغير. إن النظرة المثالية والإجتماعية للأمن ولكيفية نشوءه وتكونه، قد أنست البنائيين أن الأمن كذلك يتحدد بمعطيات مادية، بغض النظر عن هويات الدول وقيمها وأفكارها، سواء أدركت ذلك أم لم تدركه.

الهوامش:

[1] جون بيليس، "**الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**"، في: جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 412.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2014، ص 15.

[3] **المرجع نفسه**، ص 16.

[4] **المرجع نفسه**، ص 15.

[5] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، 2008، ص 10.

[6] Thierry Balzacq, qu'est-ce que la sécurité nationale?, **la Revue internationale et stratégique**, No 52, 2003/2004, p 34.

[7] سليم قسوم، "الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر3، 2010، ص107 .

[8] محمد حمشي، "مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد السادس، 2018، ص 379.

[9] كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث. 2004، ص 04.

[10] قوجيلي، **مرجع سابق**، ص 14.

[11] قسوم، **مرجع سابق**، ص 45.

[12] قوجيلي، **مرجع سابق**، ص 19.

[13] أحمد حسن الحاج علي، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الإجتماعي للسياسة العالمية"، **عالم الفكر**، السنة الرابعة، العدد 33، 2005، ص 165.

[14] كارين فيرك، "البنائية"، في تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية:** التخصص والنوع، ترجمة ديما الخضرا، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 434.

[15] جميلة علاق، "تحولات مفهوم الأمن في ظل تشعب خريطة المخاطر"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،** المجلد 29، العدد الأول، 2015، ص 284.

[16] بيليس، **مرجع سابق،** ص 434.

[17] علاق، **مرجع سابق،** ص 284.

[18] صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الإتجاهين التقليدي والحديث"، **مجلة العلوم الإنسانية،** العدد 38، 2012، ص 241.

[19] يشير تيد هوبف هنا إلى أن البنائية تنقسم إلى قسمين: بنائية تقليدية تتواجد بشكل أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية، تركز أكثر على دور وتأثير الهوية والمعايير في تشكيل السياسة الدولية، وبالتالي في تحليل وتفسير سلوكيات الدول الخارجية. وبنائية نقدية أكثر حضورا وهيمنة في أوروبا، تركز أكثر على دراسة دور وتأثير مفاهيم السلطة والخطاب واللغة.

[20] سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي،** الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. الطبعة الأولى، 2012، ص 28.

[21] قسوم، **مرجع سابق،** ص 122.

[22] عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، **دفاتر السياسة والقانون،** العدد الخامس، 2011، ص 109.

[23] قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، **مرجع سابق،** ص 85.

[24] سيد أحمد قوجيلي، "فهم الأمننة: مقاربة نقدية للدراسات الأمنية"، **شؤون الأوسط،** العدد 154، 2016. ص 75.

[25] قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، **مرجع سابق،** ص 75.

[26] Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory", **International Security**, Vol 23, No 01, 1998, p 175.

[27] الكسندر ونت، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية،** ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، السعودية، جامعة الملك سعود، 2006، ص 313 .

[28] **المرجع نفسه،** ص ص 314–321.

[29] Audie Klotz and Cecelia Lynch, **Strategies for Research in Constructivist International Relations**, USA, M.E. Sharpe, Inc, 2007, p 65.

[30] الحاج علي، **مرجع سابق،** ص ص 176–177.

[31] **المرجع نفسه،** 171.

[32] جون عاصي، **النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة،** فلسطين، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2006، ص 42.

[33] Tom O'bryan, "The Relation of Security To Identity", E-International Relations, 2011, (bit.ly/3bPiMDD), (03/02/2020).p 01.

[34] إذا كانت الهويات حسب ونت تشير إلى من نحن ومن هم الآخرون؟ فإن "المصالح" تشير إلى ماذا يريد الفاعلون؟ إنها تعني الحاجات والرغبات التي تسعى الدول إلى تحقيقها. هناك نوعان من المصالح: مصالح موضوعية وأخرى ذاتية، فأما المصالح الموضوعية فترتبط بتلك الحاجات الضرورية والأساسية التي تقوم عليها الهوية (بكل أشكالها)، وبدونها تفقد الدول هويتها، كالقول أن الدولة الحديثة ذات السيادة تقوم على مفهوم احتكار العنف المنظم (هوية ذاتية)، والدولة الرأسمالية تقوم على منطق الفردانية والملكية الخاصة (هوية النوع)، والدولة المهيمنة تقوم على منطق فرض الهيمنة على الآخرين (هوية الدور)، والدولة الأوروبية التي

تتضامن مع غيرها من دول أوروبا (هوية جماعية). وأما المصالح الذاتية فتتعلق بتفضيلات الفاعلين وقناعاتهم حول الكيفية التي يمكنهم بها تلبية حاجات هويتهم وضروراتها. انظر: ونت، **مرجع سابق**، ص 324.

[35] ونت، مرجع سابق، ص 323.

[36] Mikail Elnur Hasan and Aytekin Cavit Emre, "Identity in Security Studies**", Open Journal of Political Science**, No 06, 2016, p 342.

[37] قسوم، **مرجع سابق**، ص 137.

[38] قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، **مرجع سابق**، ص 57.

[39] ستيف سميث، "مقاربات جديدة للنظرية الدولية"، في: بيليس جون وسميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 396.

[40] قسوم، **مرجع سابق**، ص 140.

[41] كريستيان رويس سميث، "**البنائية**"، في سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة محمد صفار، القاهرة، المركز القومي للتجارة، 2014، ص 331.

[42] Hopf, **op.cit**, p187.

[43] **Ibid**, p187.

[44] Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, "Taking Stock: The Constructivist Research Program in International Relations and Comparative Politics", **Annual Review of Political Science**, No 04, 2001, p 399.

[45] **Ibid**, p 399.

[46] ستيف سميث، **مرجع سابق**، 399.

[47] أحمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد36، 2012، ص 58.

[48] قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، **مرجع سابق**، ص 98.